



المعهد المصري للدراسات  
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

# الانتخابات التركية النتائج وتحديات المرحلة المقبلة

د. سعيد الحاج

تقارير  
سياسية

٦ يوليو ٢٠١٨



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64  
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



[WWW.EIPSS-EG.ORG](http://WWW.EIPSS-EG.ORG)

[f Eipss.EG](https://www.facebook.com/Eipss.EG) [t Eis\\_EG](https://twitter.com/Eis_EG)



## الانتخابات التركية: النتائج وتحديات المرحلة المقبلة

د. سعيد الحاج

### ملخص تنفيذي

أجرت تركيا في الرابع والعشرين من حزيران/يونيو ٢٠١٨، انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة اعتبرت الأهم في تاريخها الحديث، لما ارتبط بها من سياقات متعلقة ببدء تطبيق النظام الرئاسي الذي أقر في استفتاء أبريل/نيسان ٢٠١٧ والتحالفات الانتخابية التي ميزتها والظروف التي صاحبها خصوصاً في مجالي الأمن والاقتصاد. وقد أسفرت الانتخابات عن فوز الرئيس الحالي رجب طيب اردوغان مرشح العدالة والتنمية وتحالف الشعب بالرئاسة من الجولة الأولى، بينما أعطت تحالف الشعب المكوّن من العدالة والتنمية والحركة القومية أغلبية بسيطة ولكن مريحة في البرلمان.

وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات في تركيا النتائج الرسمية والنهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الخامس من تموز/يوليو المقبل، بعد البت في الطعون والشكاوى والاعتراضات المقدمة لها وفق الآليات المتعارف عليها<sup>١</sup>. ولم تختلف النتائج الرسمية عن النتائج الأولية اختلافاً جوهرياً، فعملية الاقتراع مرت بشكل سلس ودون أحداث تذكر، ومع اعتراف أقوى منافسي اردوغان في الانتخابات الرئاسية مرشح الشعب الجمهوري محرم إينجه بصحة النتائج، يمكن البناء في التقييم والاستشراف على النتائج الأولية التي اتضحت ليلة الانتخابات وأيدتها اللجنة العليا للانتخابات لاحقاً.

ووفق اللجنة العليا للانتخابات، فقد شارك في عملية الاقتراع داخل تركيا ٤٩ مليوناً و ٦٦٤ ألفاً و ٢٨٢ ناخباً (في الرئاسية، وباختلاف بسيط جداً عن البرلمانية) من أصل ٥٦ مليوناً و ٣٢٢ ألفاً و ٦٣٢ يحق لهم التصويت موزعين على ١٨٠ ألفاً و ٨٩٦ صندوقاً في ٨٧ دائرة انتخابية في محافظات البلاد الـ ٨١ بنسبة مشاركة بلغت %٨٨. بينما شارك في عملية الاقتراع من الأتراك المغتربين مليون و ٥٢٦ ألفاً و ٦١٥ ناخباً (في الرئاسية وباختلاف بسيط جداً عن البرلمانية) من أصل ٣ ملايين و ٤٤ ألفاً و ٨٣٧ يحق لهم التصويت في ١٢٣ ممثلية دبلوماسية في ٦٠ دولة إضافة للمعابر الحدودية (البرية والمطارات) بنسبة مشاركة بلغت %٢٥٠.

<sup>(١)</sup> اللجنة العليا للانتخابات تكشف موعد إعلان النتائج الرسمية للانتخابات، وكالة أنباء الأناضول، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٨: <https://goo.gl/hVd8Ez>

<sup>(٢)</sup> اللجنة العليا للانتخابات تعلن النتائج الأولية، الأناضول، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٨: <https://goo.gl/CJxYgz>



ووفق نتائج الانتخابات الرئاسية، حصل مرشح حزب العدالة والتنمية وتحالف الشعب رجب طيب اردوغان على ٢٦ مليوناً و ٣٢٩ ألفاً و ٩٢٠ صوتاً، يليه مرشح الشعب الجمهوري محرم إينجة بـ ١٥ مليوناً و ٣٤٠ ألفاً و ٢٩٥ صوتاً، ثم مرشح الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش بـ ٤ ملايين و ٢٠٦ آلاف و ١٣٠ صوتاً، ثم مرشح الحزب الجيد ميرال أكشنار بـ ٣ ملايين و ٦٤٩ ألفاً و ٤٣٢ صوتاً، ومرشح حزب السعادة تمل كارا موللا أوغلو على ٤٤٣ ألفاً و ٦٩٠ صوتاً، وأخيراً مرشح حزب الوطن دوغو برينتشاك على ٩٨ ألفاً و ٩٥١ صوتاً<sup>٣</sup>.

وبذلك يكون اردوغان قد تخطى الأغلبية المطلقة (نصف الأصوات) المطلوبة لحسم الانتخابات من الجولة الأولى، وبالتالي أعلن الرئيس الثالث عشر للجمهورية التركية وأول رئيس ينتخب وفق النظام الرئاسي ودون الحاجة لجولة إعادة، في انتظار تأكيد النتائج النهائية لذلك<sup>٤</sup>.

جدول ١: نسب التصويت للمرشحين للرئاسيين:

المرشح	اردوغان	إينجة	دميرطاش	أكشنار	كاراموللا أوغلو	برينتشاك
النسبة %	٥٢,٥٩	٣٠,٦٤	٨,٤	٧,٢٩	٠,٨٩	٠,٢

في الانتخابات البرلمانية، حصل حزب العدالة والتنمية على ٢٠ مليوناً و ٢١٢ ألفاً و ٩٧٥ صوتاً، تبعه حزب الشعب الجمهوري بـ ١١ مليوناً و ٥ آلاف و ٤٢٦ صوتاً، فحزب الشعوب الديمقراطي بـ ٥ ملايين و ٦٠٦ آلاف و ٨٦٣ صوتاً، فحزب الحركة القومية بـ ٥ ملايين و ٣٤٧ ألفاً و ٨٨٨ صوتاً، فالحزب الجيد بـ ٤ ملايين و ٨٩٥ ألفاً و ٣٥٩ صوتاً، فحزب السعادة بـ ٦٥٧ ألفاً و ٤١٨ صوتاً، فحزب الدعوة الحرة بـ ١٥٥ ألفاً و ٤٣٣ صوتاً فحزب الوطن بـ ١١٣ ألفاً و ٦٠٨ صوتاً، بينما حصل المرشحون المستقلون مجتمعين (كان عددهم ٧٤) على ٦٣٤ ألف صوت وهم الذين لم يفز أي منهم بعضوية البرلمان<sup>٥</sup>.

<sup>٣</sup> المصدر السابق.

<sup>٤</sup> الإعلان رسمياً عن فوز اردوغان في الانتخابات التركية، روسيا اليوم، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٨: <https://goo.gl/SM24Tg>

<sup>٥</sup> اللجنة العليا للانتخابات تعلن النتائج الأولية، مصدر سابق.



## جدول ٢: نسب التصويت للأحزاب وشكل البرلمان المقبل:

الحزب	العدالة والتنمية	الشعب الجمهوري	الشعوب الديمقراطي	الحركة القومية	الجيد	المجموع
عدد النواب	٢٩٥	١٤٦	٦٧	٤٩	٤٣	٦٠٠
النسبة	٤٢,٥٢	٢٢,٦٤	١١,٧	١١,١	٩,٩٥	١٠٠

## الدلالات

يترتب على النتائج السابقة العديد من الانعكاسات المهمة، تتضح من خلال تفسير الأرقام ودلالاتها، وفي مقدمتها: أولاً، بدء تطبيق النظام الرئاسي في تركيا بعد هذه الانتخابات مباشرة وبشكل قطعي، بعد فشل المعارضة في الفوز بالانتخابات الرئاسية و/أو أغلبية البرلمان، بما يعني عجزها عن تنفيذ رؤيتها بالعودة إلى النظام البرلماني. ثانياً، الفوز الـ ١٣ لحزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان على التوالي منذ ٢٠٠٢، في مختلف المناسبات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات الشعبية، وهو أمر لا يتكرر كثيراً مع الأحزاب التي تحكم طويلاً. ثالثاً، حسم اردوغان المعركة الانتخابية من الجولة الأولى رغم حساسية الانتخابات وأهميتها وما رافقها من استقطاب وتحالفات وعدد المرشحين الكبير نسبياً (٦ بالمقارنة مع ٣ في الانتخابات السابقة)، ورغم تراجع نسبة التصويت لحزبه في نفس الانتخابات بشكل ملحوظ. كل ذلك يثبت كظاهرة بارزة في السياسة التركية، تجعل المقارنات بينه وبين مؤسس الجمهورية مصطفى كمال وإطلاق مصطلحات مثل "الجمهورية الثانية" على رؤيته وأهدافه خارج نطاق المبالغات الكبيرة.

رابعاً، رغم فوز العدالة والتنمية وتقدمه على أقرب منافسيه - الشعب الجمهوري - بنسبة تلامس الضعف، إلا أن الحزب تراجع بشكل لافت (ومتوقع) عن نسبته في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وبحوالي ٧% من الأصوات، فضلاً عن خسارته لأغلبية البرلمان التي ظل محافظاً عليها منفرداً منذ ٢٠٠٢، وإن كان كسبها في هذه الانتخابات من خلال تحالف الشعب الذي يجمعه مع الحركة القومية.

خامساً، كان الحركة القومية مفاجأة الانتخابات إذ حافظ تقريباً على نسبة التصويت له ورفع عدد مقاعده نسبياً في البرلمان، في حين كانت كل استطلاعات الرأي تتوقع تراجع بنسبة مهمة بسبب انشقاق الحزب الجيد عنه. وبذلك يعود الحزب أقوى في معادلة الشراكة مع العدالة والتنمية داخل تحالف الشعب عما كان قبله، إذ يحتاج العدالة والتنمية لتعاونه وتصويته لاستصدار أي قانون باعتبار افتقار الأخير للأغلبية البرلمانية.



سادساً، أثبتت الحزب الجيد جدارته في أول انتخابات يخوضها منذ تأسيسه مؤخراً، ودخل البرلمان بنسبة اقتربت من العتبة الانتخابية (١٠%) وإن كان لا يحتاجها إذ كان قد ضمن دخول البرلمان بمشاركته في تحالف الأمة المعارض، مغيراً بذلك خريطة القوى تحت قبة البرلمان. لكنه سيكون في المستقبل أمام تحدي البقاء والاستمرار وإثبات أنه ليس حدثاً عابراً في الحياة السياسية التركية، وهو تحد ليس بالهين بالنظر للتشابهاً الكبيرة في الأيديولوجيا والأفكار مع حزب الحركة القومية الذي انشق عنه، والذي بقي قوياً في البرلمان.

سابعاً، كان حزب السعادة من أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات، إذ لم يفز من قوائمه التي خاضت الانتخابات أي مرشح، بينما يتوقع - بانتظار النتائج النهائية - أن يفوز بعضوية البرلمان عدد من المحسوبين عليه كانوا قد ترشحوا على قوائم الشعب الجمهوري.

ثامناً، صوت الناخبون الأتراك بشكل منفصل أحياناً في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إضافة لانتقال الأصوات بشكل بيني بين كل الأحزاب وبكل الاتجاهات كما يحصل في كل مناسبة انتخابية، بحيث صوت البعض لحزبه ولكن لمرشح رئاسي آخر أو العكس. ظهر ذلك واضحاً، ومن خلال النتائج التفصيلية لكل محافظة على حدة ومقارنتها بنتائجها السابقة، في تصويت جزء من أنصار حزب الشعب الجمهوري لصالح حزب الشعوب الديمقراطي لضمان بقائه في البرلمان، وفي المقابل تصويت جزء من الناخبين الأكراد أنصار الشعوب الديمقراطي لمرشح الشعب الجمهوري محرم إينجة.

ويمكن قول شيء مشابه عن أنصار السعادة، الذي يبدو أنهم صوتوا لحزبهم ولكن صوت حوالي نصفهم للرئيس اردوغان.

تاسعاً، بالنظر للنتائج التفصيلية المقارنة، تقدم العدالة والتنمية في مناطق الأغلبية الكردية وتراجع في معظم المحافظات الأخرى، وخسر من أصواته لصالح عدد من الأحزاب اليمينية، في مقدمتها الحركة القومية والجيد والسعادة، وبدرجات متفاوتة. حيث تظهر تلك النتائج تراجع نسبة التصويت للحزب في مقابل تقدم تلك الأحزاب في بعض المحافظات وينسب متقاربة جداً مع ثبات نسبي للأطراف الأخرى. ويظهر ذلك بشكل واضح في المناطق التي يتقدم فيها الحزب عادة مثل منطقتي البحر الأسود ووسط الأناضول<sup>٦</sup>.

<sup>٦</sup> سعيد الحاج، أسباب تراجع العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، [عربي بوست](#)، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٨.

عاشراً، تراجعت نسبة التصويت لحزب الشعوب الديمقراطي (القومي الكردي) في مناطق الأغلبية الكردية في شرق وجنوب شرق البلاد في مقابل ارتفاع نسبة العدالة والتنمية هناك والذي حل في المركز الأول في تلك المحافظات<sup>٧</sup>. وكان العامل الذي أبقى الشعوب الديمقراطي داخل البرلمان - من خلال تخطيه العتبة الانتخابية - الأصوات التي استخدمها بعض أنصار الشعب الجمهوري لصالحه لضمان تجاوزها إياها، في بعض المدن الكبرى مثل إسطنبول وإزمير وأنقرة وأيضاً في الأحياء التي يتقدم فيها الشعب الجمهوري في المدن الكبرى مثل بشيكتاش وشيشلي وغيرها في إسطنبول مثلاً<sup>٨</sup>.

ويبدو أن تصويت الناخب الكردي في هذه الانتخابات قد قدم رسالة مزدوجة، الأولى للشعوب الديمقراطي بعدم الرضى عن سياساته مؤخراً التي فشل فيها في الابتعاد عن خط العمال الكردستاني ونفوذه، والأخرى لاردوغان والعدالة والتنمية باستمرار الثقة فيهما بخصوص الملف الكردي الداخلي مستقبلاً رغم تحالفه مع الحركة القومية. أحد عشر، ضاعف القوميون بشقيهم الحركة القومية والجيد عددهم في البرلمان وزادوا من قوتهم بشكل واضح، وهو أمر يشير لقوة الحضور القومي في الخطاب والسياسات مؤخراً وتضاعف اليمين في تركيا في السنوات الأخيرة<sup>٩</sup>. وهو أمر سيكون له انعكاساته وارتداداته داخل البرلمان بطبيعة الحال، خصوصاً لجهة دعم مكافحة المنظمات الإرهابية ومتطلبات الأمن القومي التركي، فالخلاف الرئيس بين الحزبين قائم على طريقة إدارة دولت بهجلي للحركة القومية وليس على الأفكار والأيدولوجيا بشكل عام<sup>١٠</sup>.

اثنا عشر، صوت الناخب التركي بالأساس للأحزاب وليس للتحالفات، رغم أن الأولى صبت في الثانية لاحقاً. فقد صوت ٤٤٢ ألفاً و ٧٨٥ ناخباً فقط ونسبة ٠,٩١% لتحالف الجمهور وليس لأحد حزبيه، في مقابل ١١٦ ألفاً و ٩٩٨ ناخباً فقط ونسبة ٠,٢٥% لتحالف الأمة وليس لأحد أحزابها<sup>١١</sup>.

<sup>٧</sup> المصدر السابق.

<sup>٨</sup> حزب الشعوب الديمقراطي تخطى العتبة الانتخابية بأصوات حزب الشعب الجمهوري، [الأناضول التركية](#)، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٨.

<sup>٩</sup> سعيد الحاج، مستقبل اليمين في تركيا، إضاءات، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧: <https://goo.gl/Dbk1uD>

<sup>١٠</sup> سعيد الحاج، قراءة في نتائج الانتخابات التركية، إضاءات، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٨: <https://goo.gl/b29i55>

<sup>١١</sup> اللجنة العليا للانتخابات تعلن النتائج الأولية، مصدر سابق.

ثالث عشر، بنتيجة معظم ما سبق تتجلى خريطة برلمانية مختلفة بعد هذه الانتخابات بمشاركة ١٢ حزباً سياسياً، كثير منها بعضو واحد أو بعض الأعضاء ترشحوا على قوائم أحزاب أخرى، في مقابل البرلمان السابق المكوّن من ٤ أحزاب فقط<sup>١٢</sup>، وهو ما سيفرض منظومة علاقات جديدة بين هذه الأحزاب بطبيعة الحال.

## أولويات وتحديات المرحلة المقبلة

مع هذه النتائج، تكون تركيا قد خرجت من فترة الضبابية وعدم الوضوح والسيناريوهات المتعددة لحالة من الاستقرار تتيحها نتائج الانتخابات والنظام الرئاسي الذي سيطبق، وتشهد المرحلة المقبلة الأولويات والتحديات التالية: أولاً، النظام الرئاسي نفسه، وما يتطلبه من إعادة هيكلة للحكومة وباقي مؤسسات الدولة وصياغة علاقة مختلفة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فضلاً عن إتمام قوانين الموازنة وتعديل النظام الأساسي للبرلمان وغيرها من المتطلبات القانونية<sup>١٣</sup>. وكان اردوغان قد عرض رؤيته لكيفية عمل مؤسسة الرئاسة قبل إجراء الانتخابات بيومين، والتي تضمنت تقليص عدد الوزارات من ٢٦ إلى ١٦ بدمج بعضها وإنشاء عدد من المكاتب والهيئات التي تعمل بإشراف مباشر من الرئاسة<sup>١٤</sup>.

ثانياً، الاقتصاد. من جهة يعتبر الملف الاقتصادي البصمة الأبرز لإنجازات اردوغان والعدالة والتنمية على مدى ١٦ عاماً، كما أنه قد عانى من جهة أخرى - لا سيما الليرة التركية - تراجعاً نسبياً مؤخراً خصوصاً بعد الإعلان عن الانتخابات المبكرة، الأمر الذي لفت النظر للمشاكل البنوية في الاقتصاد التركي وثورات التدخل الخارجي للضغط على حد سواء<sup>١٥</sup>.

ويرى العدالة والتنمية أن الصلاحيات التي يملكها الرئيس وفق النظام الجديد تمنحه إمكانيات أفضل لعكس رؤيته في مؤسسات الدولة والقدرة على القيام بخطوات إصلاحية جريئة متعلقة بالاقتصاد، فضلاً عن رؤية اردوغان بدمج الوزارات المرتبطة بالاقتصاد وتخفيض عددها من ٦ إلى ٣.

<sup>١٢</sup> (سيمثل في مجلس الشعب ١٢ حزباً سياسياً في الفترة الجديدة، [خير تورك](#)، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨).

<sup>١٣</sup> (نص الاستفتاء الشعبي على التعديل الدستوري في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على إصدار البرلمان "قوانين الموازنة" المطلوبة للانتقال من النظام البرلماني للرئاسي خلال ٦ أشهر، لكن بعضها لم يتم خلال الفترة الماضية).

<sup>١٤</sup> (اردوغان ينشر تفاصيل النظام الرئاسي التركي الجديد، الجزيرة نت، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٨: <https://goo.gl/zYTksL>)

<sup>١٥</sup> (عبد الحافظ الصاوي، انخفاض الليرة وحقيقة الأوضاع الاقتصادية بتركيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٨:

<https://goo.gl/1Nb91L>



ثالثاً، البرلمان. في خريطة قوى البرلمان الجديدة التي تضمنت ١٢ حزباً بدرجات تمثيل متفاوتة، خسر العدالة والتنمية أغلبيته بفارق ٥ نواب فقط (وفق النتائج الأولية)، وبات محتاجاً لموافقة شريكه في التحالف الحركية القومية على أي مشروع قانون يريد إصداره، وهو أمر غير مريح بالتأكيد للعدالة والتنمية. ما يمكن أن يدفع الحزب اردوغان لمحاولة استمالة نواب الأحزاب الصغيرة (مثل السعادة) و/أو بعض نواب الحزب الجيد أو الحزب الجيد نفسه لتخفيف الاعتماد على الحركة القومية، الأمر الممكن حدوثه على المدى المتوسط.

رابعاً، السياسة الخارجية والأمن القومي. وهي تحديات مستمرة، خصوصاً ما يتعلق بالأزمات السياسية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومكافحة المنظمات الإرهابية في الداخل والخارج، والتي يأمل اردوغان والعدالة والتنمية أن يصب سريان النظام الرئاسي في تعظيم قدرات تركيا وإمكاناتها بخصوصهما.

خامساً، العدالة والتنمية. خرج العدالة والتنمية من هذه الانتخابات بنتيجتين مترابطتين، الأولى تراجعها فيها على مستوى نسبة التصويت وعدد مقاعد البرلمان والثانية وجود تيار متحفظ أو ممتعض لعدة أسباب داخل صفوفه<sup>١٦</sup>. تحتاج الأولى لمراجعة دقيقة للنتائج التفصيلية ورسائلها الضمنية لرسم رؤية للتفاعل والتجاوب معها مستقبلاً<sup>١٧</sup>، بينما تحتاج الثانية إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي ولملمة الصف، وقد يكون المؤتمر العام للحزب في آب/أغسطس المقبل فرصة سانحة لتحقيق للأمرين معاً<sup>١٨</sup>.

## خاتمة

في الخلاصة، أسفرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عن فوز اردوغان مجدداً بالرئاسة وتحقيق تحالف الشعب أغلبية في البرلمان، وأنتجت مشهداً سياسياً جديداً في تركيا على مستوى الرئاسة والبرلمان ونظام الإدارة وتوازن القوى، وفتحت مرحلة جديدة مختلفة كلياً عنوانها النظام الرئاسي الذي أقر في استفتاء العام الفائت. ستضطر هذه النتائج مختلف الأطراف للتوافقات والصفقات والتقاومات، بسبب الخريطة المختلفة للبرلمان ودخول حزب جديد (الجيد) وأفراد من أحزاب صغيرة، وهو أمر سيكون له فوائده على المدى البعيد لإثراء البرلمان والمشهد السياسي بشكل عام.

<sup>١٦</sup> سعيد الحاج، أسباب تراجع العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، مصدر سابق.

<sup>١٧</sup> اردوغان مخاطباً الأتراك بعد انتخابه رئيساً: وصلتنا رسالتكم، عربي بوست، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٨.

<sup>١٨</sup> العدالة والتنمية التركي يعقد مؤتمره السادس في ١٦ أغسطس، بني شفق، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٨: <https://goo.gl/YuSD1u>



كما أن تطبيق النظام الرئاسي سيكون تجربة جديدة تكشف من خلال الممارسة بعض الاحتياجات والمتطلبات والثغرات والأخطاء وبالتالي التصويبات والتعديلات والاستدراكات المطلوبة، وهو أيضاً أمر لن يتم بدون التوافق وفق توازن القوى والأحزاب في البرلمان الجديد.

وبكل الأحوال، سيكون إعلان اللجنة العليا للانتخابات في الخامس من تموز/يوليو الحالي شارة بدء الخطوات القانونية والدستورية المطلوبة لبدء عمل البرلمان والحكومة وسير تركيا وفق نتائج الانتخابات من جهة وبدء الاستعداد للانتخابات البلدية/المحلية في آذار/مارس المقبل من جهة أخرى<sup>(١٩)</sup>.

<sup>(١٩)</sup> الآراء الواردة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد المصري للدراسات